مجلة فصل الخطاب Journal of Faslo el-khitab
ISSN:1071-2335/ E-ISSN:2602-5922/ Legal Deposit N°: 2012-1759
مجلد 11، عدد رقم: 02، جوان 2022، صص: 163 - 198
تاريخ الاستلام(2022/05/30)تاريخ القبول (2022/06/18)تاريخ النشر (2022/06/30)

دور التخطيط المصطلحي في رسم السياسات اللغوية بالعالم العربي (ضوابط في سبيل تقييس مصطلحي ناجع)

The Importance of Terminology Management in Linguistic Policies in the Arab World, Principles for Effective Terminology Standardization

خالد اليعبودي
جامعة الشارقة (الإمارات العربية المتحدة)، kelyaboudi@sharjah.ac.ae

ملخص:

شغل مبحث تبذلُ المجامع اللغوية والمؤسسات التربوية والمعاهد العلمية بمعظم الدول العربية جهودا حثيثة لتوثيق الصلة بين العلم والتقنية والواقع المجتمعي، في ظلّ موجات التغريب التي ما فتئت تهدد كياننا القومي، ونتيجة تلقين العلوم المادية بلغة الآخر، غير أنّ محاولات الحدّ من الاستلاب تعاني بدورها من معضلات شتى، أهمها: الفوضى المصطلحية، وبطء حركة الترجمة والتعريب، وقلة المعاجم الاصطلاحية ذات الاختصاصات المتنوعة والتوجهات والمقاربات المتعدّدة. إنها قضايا شائكة تستدعي التعجيل بترسيخ ثقافة العمل ببرامج المخططات اللغوية والمصطلحية خدمة للعربية ولاستعادة الثقة بالذات.من الحقائق الجلية أن التخطيط المصطلحي –المتفرّع عن التخطيط اللساني- يقوم بدور أساسي في التنمية اللغوية في ظل مناخ يسوده الاغتراب والاستلاب والتشكيك في مقدرة الذات على رفع التحديات، ويُشكِّلُ ضرورةً حتميةً في مؤسسات التعليم بأطواره المختلفة، وفي جميع الجهات المعنية بالشأن التربوي، بل تتجلى محوريته بهرم السلطة على نحو أخصّ بالدول التي تشهد تنوّعا لغويا بفعل تعدّد الإثنيات أو الخاضعة لسياسات المستعمِر الهادفة إلى استبعاد اللغة الوطنية من المراكز المسؤولة عن تدبير شؤون التنمية. سنكشف في هذا المقال عن دور التخطيط المصطلحي في بناء السياسة اللغوية ومكانة التقييس في أنشطة المجامع اللغوية والمعاهد المصطلحية العربية.

المؤلف المرسل: خالد اليعبودي ، الإيميل: kelyaboudi@sharjah.ac.ae

الكلمات المفاتيح: السياسة اللغوية بالأقطار العربية، التخطيط اللغوي، التخطيط المصطلحي، المصطلحية الاجتماعية، التقييس المصطلحي.

Abstract:

Because of the waves of westernization that continue to threaten our national existence and the teaching of physical sciences in foreign languages, educational institutions and scientific institutes in the majority of Arab countries suffer from a discrepancy between science and technology and social reality. Terminological disarray, sluggish translation and arabization, and a lack of specialist terminological dictionaries with varied methodologies have all hampered efforts to stop this alienation in its tracks.. A culture of language planning and terminology management for the growth of Arabic as well as a regaining of self-confidence is needed in order to address these difficulties, which necessitate immediate action. Even in an environment when one feels alone and uncertain of one's capacity to handle the obstacles, terminology management plays a critical part in a person's ability to learn a foreign language. Language and terminology planning has been shown to be essential in all educational institutions at all levels and in all areas associated with education. It is especially critical at the top of the power pyramid in nations where linguistic variety is present because of multi-ethnicity or because of colonial practices that sought to exclude national languages from development centers. What function does terminology management play in the restoration of our linguistic situation? And what is the state of standardization in Arabic language academies and terminological institutions?

Keywords: Language policies in Arabic countries, language planning, terminology management, socio-terminology, terminology standardization.

1. مقدمة:

حظي الرّبط بين النّحو والمعنى بعناية بالغة لدى اللّغويين، من لدن أعلام العرب القدامى وصولًا إلى عصرنا الحاضر، ولمّا كان أصل قيام الدّراسات العربيّة هو خدمة القرآن الكريم الّذي أُنزل ليُتَدبَّر فيُفهم، اجتهد العلماءُ في تفسيره، ولاريب أنّهم بنَوا تلك تعددت تسميات العربية المتداولة حديثا بالكتابات العلمية والأدبية والمسمى واحد عند البعض، فمنها: **1**- اللغة العربية الفصحى القديمة، **2**- اللغة العربية الفصحى، **3**- العربية الفصحى المعاصرة، **4**- العربية المعيار، **5**- العربية المعاصرة، **6**-العربية الحديثة المعاصرة المكتوبة، **7**- العربية القرآنية، **8**- العربية التقليدية، **9**- العربية الكلاسيكية (مازن الوعر (**1987**)، **75- 87**)، ولا شكّ أن اللغة العربية التي ندعو إلى تعميمها بمنابر العلم والإعلام هي الفصحى

المعاصرة التي تستمدّ رصيدها الأساس من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف القابلة للتطور بتطور العلوم والفنون والتقنيات.

- التعدد اللغوي ذو أوجه شتى:

واقع التعدد اللغوي أمر لا مفرّ منه بسبب اختراق الحدود الثقافية بين الأقطار والقارات، ولوجوب استيعاب المضامين الثقافية والحضارية للوافد، على أساس تمكين اللغة العربية في محيطها واستعمالها في جميع الوظائف والقطاعات. تتواجد اللغات الأجنبية - قنوات اتصالنا مع الآخر- في سياق النّدّية مع اللغة الأصل (العربية)، ما يفسّر كون الترجمة غدت ضرورة حضارية.

تلقّن العلوم المادية في أغلب الجامعات العربية بلغة الآخر(: فرنسية –انجليزية)، ولا زال الوضع على ما هو عليه إن لم يزدد استفحالا بعد أن كانت العربية سائدة في بداية عصر النهضة بمصر وسوريا ولبنان وكانت هي لغة تعليم الطب قبل حلول الاستعمار الغشيم، فما علل هذا التحوّل؟

- التباهي (أو "التهويل") بين اللغة العامة واللغات الخاصة:

يُفَضِّلُ بعض الباحثين استعمال المصطلحات الوافدة لاقتناعهم بقوة شحنتها الدلالية ولما توحي به للمتلقي من اطلاع الملقي على ثقافة العصر، ما سمّاه من قبل الغزالي والتوحيدي – ونحى منحاهما طه عبد الرحمن- نزعة "التهويل" (الغزالي (1966)، 74- التوحيدي(1953)، 123 - طه عبد الرحمن، 1985،339). لو اقتصر الأمر على مجرد التهويل لهان الأمر باعتباره سلوكا فرديا لا يتخطى ذات الفرد، بل الأمر يتعدى ذلك إلى النيل من الذات الجماعية من خلال تكريس ثقافة التبعية والهيمنة وزعزعة الذات بالتشكيك في أبرز مكوناتها: اللغة. وقد ترتَّبَ عن غياب التنسيق الفعّال بين أوساط المترجمين (سواء كانوا أفرادا أم جماعات) كثرة المترادفات والمشتركات اللفظية في المصطلحات العربية المكافئة للمقابل الأجنبي الواحد.

إنها قضايا شائكة بلغتنا تستدعي التعجيل بترسيخ ثقافة العمل ببرامج المخططات اللغوية والمصطلحية خدمة للعربية ولاستعادة الثقة بالذات. فما المُراد بمفهوم "التخطيط اللغوي"، وما مُسمّياته، وما صلته ب"التخطيط المصطلحي"، وبالتنمية المجتمعية؟ وكيف برز وتطور بمجتمعاتنا؟

- من التخطيط اللغوي إلى التخطيط المصطلحي

- مفهوم التخطيط اللغوي:

التخطيط اللغوي تدبيرٌ للتنوّع اللغوي، سواء كان تنوعا بالمنظومة اللغوية أو بالخطابات اللغوية، تسهر على أموره ومساراته أجهزة رسمية ومدنية تُفوّض لهذا العمل.

- تعدّد التسميات والمسمى واحد:

تستعمل تسميات كثيرة للدلالة على المفهوم الذي ندرسه، فهناك: التخطيط اللغوي (اللساني)، التهيئة اللغوية (اللسانية)، التدبير اللغوي (اللساني)، التنمية اللغوية (اللسانية)، الأمن اللغوي، الإعداد اللغوي (اللساني)، هندسة اللغة (الهندسة اللسانية)، السياسة اللغوية، مع الإشارة إلى واقع تضمّن السياسة اللغوية للتخطيط اللغوي ولا نعدم أن نجد من يؤمن بالترادف بين المفهومين (; **Kaplan & Pladauf (1997)**).

في مقابل هذا التعدد المصطلحي بالعربية هيمنتْ ثلاثة مصطلحات غربية للدلالة على هذا المفهوم عبر توالي العقود، وهي: "**Politique linguistique /language Policy**"، و" **Planification linguistique /language Planning**"، و" **language developing /** **Aménagement linguistique**". وقد تفرعت عنها ثلاثية أخرى تتصل بالتخطيط المصطلحي.

نشير في هذا المقام إلى أن للتخطيط اللغوي صلة وطيدة بالتخطيط الاقتصادي والاجتماعي، من الطبيعي أن تتوقف أهمية نتائج التخطيط بمقدار التمويل المخصص للخطط المبرمجة، إضافة إلى قوة الإرادة لدى الموارد البشرية وعزمها على تحقيق المنشود في الزمن المخصص لذلك، ودون تغييب أيّ خطوة من خطوات التخطيط التي حصرها "روباين" (**Rubin**) (1978) في: جمع المعطيات، تحديد الأهداف، وضع الاستراتيجيات والمشاريع، المراجعة والتحيين.

تتعدد الأنشطة المندرجة في نطاق التخطيط اللغوي، من ضمنها:

- نشر اللغة الوطنية (القومية)، مثلما قامت به الدول المستعمِرة، سواء من خلال القوة العسكرية بفرض سياسات "الحماية"، أو من خلال منظمات مدنية ك "الفرنكفونية" و"الكمنولث" .

- التنقية اللغوية، أنموذج ذلك صنيع نحاة العربية ولغوييها بعد البعثة النبوية حين توخّوا تخليص لغة العرب من الدخيل العامي والمولد واللحن في الإعراب، وهو حال مصر في بداية

"النهضة" حينما حرصت على الحدّ من رصيد اللغة التركية بلغة الإدارة والمعاش اليومي، وحال فرنسا التي أصدرت نظاما لحماية اللغة من المفردات الدخيلة على أثر تغلغل اللغة الانجليزية ببعض أوساطها المجتمعية.

- تطوير اللغة، بجعل اللغة المتداولة على المستوى الوطني لغةً رسمية، كاللغة السواحيلية في تنزانيا، واللغة الماليزية المشتركة بجزر إندونيسيا، تندرج ضمن هذا الهدف أنشطة المجامع العربية الحديثة.

- بعث اللغات الميتة، مثال ذلك إحياء اللغة العبرية على يد مجلس لغوي (سمي لاحقا: الأكاديمية العبرية) حرص على تقييس اللغة العبرية وتحديثها وبعثها من جديد لتصبح لغة قومية ولغة العلم.

- استعمال اللغات الوطنية في التعليم بدل اللغات الأجنبية، بتوطين العلوم والمعارف التقنية، كما هو حال اليابان وروسيا وكوريا والصين وفيتنام وسوريا.

- إرهاصات التخطيط وأشكال تطوره:

من المُرَجَّحِ أنَّ حركة جمع اللغة بصدر الإسلام، وتدوين تراث العربية شعرا ونثرا (بما يشمل من دواوين شعرية ورسائل لغوية وخطب)، وتأصيل المعربات قياسا على أمثلة اللغة العربية وهيئاتها، ومحاربة اللحن من إرهاصات التخطيط اللغوي بالمجتمع العربي الإسلامي، إذ برهنت كل هذه الأنشطة عن وعي الأسلاف بضرورة تنمية اللغة وقناعتهم بلزوم حمايتها، كما قوّضت فكرة التسليم بالحماية الإلهية.

بإمكاننا التأريخ للبدايات الأولى للتخطيط اللغوي في عصرنا الحديث مع سياسات المستعمر الهادفة إلى طمس لغات الشعوب المستعمرة وثقافاتها وأرصدتها الحضارية المتزامنة مع استنزاف ثرواتها الطبيعية، عادت هذه المخططات بقوة في العصر الحديث بأسماء أخرى: ك، العولمة والنظام العالمي الجديد، عبر منظمات الفرنكفونية والكمنولث. غير أن التخطيط اللغوي بمدلوله المعاصر (بعيدا عن مخططات الاستعمار) لم يظهر إلا بداية من العقد السادس من القرن العشرين على أثر ازدهار اللسانيات الاجتماعية التي تشكل جزءا من اللسانيات التطبيقية.

ثمة نماذج متعددة من السياسات اللغوية، فما أنواع التخطيط؟ وما أثرها في إثراء العربية؟

- محطات أساسية في التخطيط اللغوي:

لعل أجدر أنواع التخطيط بالذكر:

- تخطيط يخصّ تنميط شكل الكتابة

- تخطيط يخصّ تقييس الأنماط النحوية

- تخطيط يخص الاتفاق على استعمال مفردات معجمية محددة وتحديث بنيات المعجم العام والخاص وإثرائه للتعبير عن مستحدثات العصر.

تحتاجُ عربيتنا الفصحى إلى التخطيط في نمطه الثالث، لأن أشكالها الكتابية ونماذجها النحوية ناضجة بما فيه الكفاية منذ القرن الأول للهجرة (دون إغفال أهمية الجهود الرامية في العقود الأخيرة إلى تقييس الرموز والمختصرات بالعربية) بينما يفتقر معجمها للتحديث والتقييس لمواكبة تطور الاصطلاحات باللغات المنتجة للعلم، الأمر الذي يقتضي عدم الاستهانة بالتخطيط اللغوي (والمصطلحي) لما له من انعكاسات إيجابية على خدمة التنمية بالمجتمعات العربية. فهل نعتبر التخطيط المصطلحي ضرورة فكرية؟ أم مجرد ترف لا طائل يُرْجى من ورائه؟

يشمل مفهوم "التخطيط المصطلحي" مفاهيم: التقييس والتنميط والترسيم (: توطين المصطلح) (يُراجَع: الحمزاوي (1985)، 17-27)، يتوخى التنمية المصطلحية في سياق أهداف مُسَطَّرة ضمن سياسة لغوية، تشملُ صوغ أهداف السياسة المصطلحية ووسائلها وتوفير مستلزماتها (المتمثلة في المسارد، والمعاجم، وبنوك المعطيات [وبنوك الكلمات والمصطلحات]). مَثّل الاهتمامُ بتدريس مبادئ المصطلحية مُكونا رئيسًا من مكونات السياسة المصطلحية بالدول المتقدمة.

يُعايِن المُتتبّع أنّ العمل المصطلحي بالعالم العربي ما فتئ يعاني من التعثّر نتيجة تكرار الجهود، وعدم استثمار التقنيات المعلوماتية على أوسع نطاق في مجال التقييس.

تتجلى أهمية التخطيط المصطلحي بمُعاينة قصور اللغة العربية أو بالأحرى قصور المتكلمين بها في ملاحقة منظومات التسميات التي تحدد مفاهيم العلوم والفنون والتقنيات، كما تتوضح الغاية من استحضاره في كل عملية تنمية ثقافية حينما يُواجه المرءُ جملةً من المصطلحات المولدة بارتجال دون اعتبار لمشاكل التجانس اللفظي (**Homonymie**) والترادف (**Polysémie**) وانعكاسها السلبي على التواصل بين طوائف أهل الاختصاص، ما

يُحَتِّمُ الاعتماد على التخطيط المصطلحي في سبيل بناء مصطلحيات (كنظريات ومتون) تقوم أساسا على التقييس.

- صلة التخطيط اللغوي والمصطلحي بسائر العلوم:

يرتبط التخطيط اللغوي والمصطلحي بقطاعات معرفية متعددة لا تقتصر على اللسانيات وإنما تشمل أيضا الإدارة وعلم النفس وعلم الاجتماع والتربية كما تشمل المصطلحية الاجتماعية (**Socio-terminologie**)، على غرار ارتباط التخطيط اللغوي ب"اللسانيات الاجتماعية" (**Socio-linguistique**).

تتناول المصطلحية الاجتماعية المصطلحات بالدراسة آخذة بعين الاعتبار ظروف تحققاتها ومقامات استعمالاتها، لتضع بذلك حدا لهيمنة المصطلحية المعيارية التي صاغ أسسها كل من "فوستر" (**Wuster**) و"فيلبر" (**Felber**) ونحا منحاهما مصطلحيون كثر، ذلك أن الإشكال الأبرز يتمثل أساسا في طبيعة الصدام بين المنظومات المصطلحية المتداولة بين أهل الاختصاص وتلك القوائم المصطلحية التي صادقت عليها هيئات التقييس الوطنية والدولية والتي تتوخى تعميمها ونشرها في أفق التزام الجميع من مصطلحيين ومختصين وتقنيين بها.

إن الحاجة ماسة لإدراج المصطلحية ضمن الممارسات الاجتماعية المتجلية بجميع الأجناس الخطابية، بالتركيز على الفهم السليم لتفرعات التخصصات المعرفية ولقضايا الترادف ونسب التكافؤ بين اللغات وظاهرة الاقتراض من اللغات الأجنبية وباستبعاد المبادئ التي تؤسس لصيغ ثابتة في التواصل العلمي، ونبذ التصور الذي يجعل المتكلم المصدر الأوحد لإنتاج المفاهيم وبلورتها.

تأسست المصطلحية على المعايير (في نماذجها النمساوية الأولى) أكثر مما انبنت على التوصيفات، هذا ما يفسر تركيز مصطلحية "فوستر" وتلامذته على مسلمة الأحادية الدلالية والبعد الأحادي الاتجاه للمصطلحات المثالية، ما جعل مقترحاتها التنميطية والمعيارية عاجزة عن تفسير المد الزاحف من المصطلحات المستحدثة.

تتجلى أهمية البعد اللساني الاجتماعي في إثراء المصطلحية من ثلاث زوايا:

- زاوية الصناعة المصطلحية ذاتها
- زاوية المصطلحية المقيّسة (الهادفة إلى تقنين الاستعمال)

- زاوية المصطلحية المستخلصة من معاينة الممارسات اللغوية في تجاوز عمليات المراقبة والتقنين (**Gambier Yves (1991), 8-15**).

غدا مبحث التقييس ركنا أساسيا من أركان المصطلحية بالدول التي تعنى بالمصطلحية تنظيرا وممارسة (أي صناعة وتداولا)، فما وضع التقييس المصطلحي بالأقطار العربية؟

-أهمية التقييس (**Normalisation/ Standardization**) في العمل المصطلحي العربي:

جليّ أنّ محور التقييس يُعدّ من أول الأولويات في العمل المصطلحي العربي خلال العقود الأخيرة، وذلك لما اتّسَمَ به الوضع المصطلحي من طابع تفرّدي، إلى درجة أصبح التفرّد المصطلحي سمة للنبوغ والإبداعية عند المثقف العربي. ولا شك أن تراث الجاهلية المفاخِر بكثرة المترادفات والحرص على حفظها وروايتها ساهم بشكل أو بآخر في الوصول إلى هذا الوضع المتردّي.

° ما المراد بالتقييس؟ وما أهميته في العمل المصطلحي؟ وما مدى حضوره في السياسات اللغوية والمصطلحية بالبلدان العربية؟

- التقييس: تدخلٌ لغويٌّ لهيئة مرخص لها يهدف أساسا إلى تثبيت استعمال مصطلح (أو منظومة من المصطلحات) بالتفضيل أو التنبيه إلى محاذير الاستعمال من قبل فئة محددة (**Pavel & nolet ; 2001,112**). في الإطار نفسه يُعرّف "غالنسكي" (**Galinsky**) (2003) مفهوم التقييس بأنه: "اعتماد قواعد محددة في اختيار المصطلحات ووضعها وترجمتها، والاستناد إلى هذه القواعد في عمليات توحيد مبادئ المصطلحية ومناهجها وتنميطها".

كما أنّ "التقييس نشاط يخصّ وضع مجموعة من الأحكام والمقتضيات ترتبط بشيوع استعمال توخيا للأمن والنظام في سياق محدد" (**Navarro (2010), 33**). يُسمى نتاج عملية التقييس: "المقياس".

حدّد "الشريف الجرجاني (1971، 233) هذا المفهوم بقوله: "ما يمكن أن يذكر فيه ضابطه عند وجود تلك الضابطة يوجد هو".

كما عرّف مصنفو "المعجم الوسيط" لفظة "القياس" ب:"تقدير الشيء بالشيء أو ردّ الشيء إلى نظيره". و"المقياس": "المقدار، وما قيس به".

و"المقياس"(**standard**) في المصطلحية الحديثة: وثيقة تُصاغ بالإجماع من قبل هيئة معترف بها، تتضمن قواعد وتوجهات وخاصيات تستهدف شيوع استخدام مصطلحي أو

إجراء تقني. تقوم المقاييس بدور أساسي في تنظيم جوانب حياتنا اليومية في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (تُراجَع تجربة المركز الدولي للمعلومات المصطلحية INFOTERM [**www.infoterm.info/standadization**]).

حَظِيَ مبحث "القياس" باهتمام اللغويين العرب قديما وحديثا، فامتلأت صفحات مجلات المجامع اللغوية العربية بعرض دقائقه، فهو ضابط من ضوابط الوضع والتصريف، وقد سبق لابن جني أن عبّر عن أهمية هذا الإجراء بالقول: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم".

غير أن مفهوم "التقييس" في أبعاده الاصطلاحية الحقيقية مغيّب في السياسات اللغوية العربية وفي البحوث اللغوية والمصطلحية العربية ما عدا بأبحاث ثلاثة خبراء في عوالم الاصطلاح هم: الدكتور "هليل"(1996) والدكتور "الحمزاوي" (1986- 1993-1998-2003) والدكتور "سماعنة" (1993-1998). يرى هذا الأخير (1998-43)، أن مفهوم "التقييس" [ويعادل لفظة "**Standardization**"] اشتق من لفظة "**Standard**" وتعني: "المعيار، أو المقياس، أو القاعدة، أو النمط: ومن هذه الأخيرة اشتقت لفظة "تنميط" المرادفة للتقييس، مقابلا للمصطلح الفرنسي "**Normalisation**"". وإذا وردت اللفظة بصيغتها الوصفية دلت على ما هو معياري، قاعدي، قياسي، يدل مفهوم التقييس في هذه الحالة على: "اللفظة، الشيءو الموضوعأو ببببقققققق أاييسيسيأأو الموضوع (...) المتصف بصفات وخصائص نوعية تتسم بالدقة والمقبولية".

- ظروف نشأة مفهوم "التقييس" بالعصر الحديث:

من الواضح أن نشأة مفهوم "التقييس" حديثا ترتبط أساسا بعوامل اقتصادية وصناعية، فقد كانت الحاجة ماسة – بغاية تيسير تبادُل النتائج المصنّعة بين الدول- إلى ضبط أسماء هذه المنتجات والحرص على توحيدها، إنها الغاية الأساسية من ظهور المنظمة الدولية للتقييس (إيزو/ أيزو) ومن اطراد أنشطة لجنتها الفرعية **TC 37**. يقوم التقييس – في نظر رواد مركز "الإنفوترم" (**Galinski, C., & Hjulstad, H. (1998)**)- على "اعتماد قواعد لاختيار المصطلحات والعمل على وصفها والقيام بترجمتها في أفق توحيد مبادئ المصطلحية ومناهجها".

وإذا أمعنّا النظر في أهداف التقييس المصطلحي كما سطرها "فيلبر" (1984 – 15) [المتمثلة في تخصيص المفاهيم وتحديد المصطلحات الدالة عليها، وتوحيدها عَبْرَ التقليل من المرادفات والمشتركات اللفظية والمصطلحية بالاستناد إلى مبادئ محددة في العمل المصطلحي] سنعتبر المجامع اللغوية والمكتب مؤسسات تسهم في التقييس شأنها في ذلك شأن منظمات التقييس الوطنية بفرنسا وكندا وبريطانيا، ولا تختلف عن المنظمة الدولية للتقييس (إيزو) سوى في كون هذه الأخيرة تنظر إلى التقييس نظرة شمولية لا تتقيد فيها بلغة من اللغات كما هو حال المجامع اللغوية العربية، فالمقارنة بين الهيئات العربية والهيئة الدولية شبيه بالمقارنة بين اللسانيات العامة التي تهيكل قوانين اللغات الطبيعية بصفة كلية واللسانيات التطبيقية (الخاصة) التي تطبّق تلك القوانين الكلية على لغة من اللغات (كلسانيات العربية أو لسانيات الإسبانية).

تجدر الإشارة إلى أنّ أدبيات التقييس قلما تتحدث عن التباين القائم بين تقييس مصطلحات العلوم المادية ذات المفاهيم المقننة (كما هو حال التسميات المتداولة بعلم الكيمياء) ومصطلحات العلوم الإنسانية التي تتميز بالكثير من الإيحاء والتضمين مما يكسبها تعددا دلاليا، لا أدلّ على هذا التباين أن أنشطة منظمات التقييس الدولية "إيزو" (**ISO**) و"الإنفوترم" (**INFOTERM**) والاتحاد الدولي للكيمياء أكثر حضورا بالمجالات الأولى، ولا سبيل للحديث عن أنشطة "أيزو" التقييسية دون استحضار مهام لجانها المتعددة، ومن أهمّها "اللجنة 37"، مما يوضح أن ثمة أنماط متعددة من المقاييس.

° فهناك مقاييس ذات بعد دولي: من وضع منظمات التقييس العالمية، موضوعة رهن إشارة الجميع، كمنظمة "أيزو" (المنظمة الدولية للتقييس)، واللجنة الكهروتقنية الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات: من مهامه تدبير أنشطة تقنيات الاتصال (ينضوي في إطاره مشروع "راب" التونسي الذي أشرف على إنجازه الخبير محمد رشاد الحمزاوي).

° ومقاييس ذات بعد وطني أو قارّي: من وضع هيئات وطنية للتقييس، وهي رهن إشارة المواطنين، من ضمنها: اللجنة الأوروبية للتقييس.

° ومقاييس ذات بعد جهوي وإقليمي: من وضع هيئات ومنظمات جهوية وإقليمية للتقييس، وهي بدورها رهن إشارة العموم.

لا أحد يماري في أهمية المقاييس الصادرة عن منظمات التقييس العالمية وعن لجانها الفرعية، كاللجنة التقنية 37، فما دور هذه اللجنة في "التخطيط المصطلحي"؟

- *نبذة عن اللجنة التقنية "37" :

تعتبر اللجنة التقنية "37" من اللجن الأفقية التسع التابعة لمنظمة "أيزو"، سميت أفقية نظرا لدورها التقييسي الكبير في مجالات الترجمة التحريرية والشفوية والتأصيل المصطلحي والتواصل الحضاري بين الشعوب. تتوخى تقييس المصطلحات والمبادئ والمناهج المصطلحية وتوحيدها تفاديا للبس الناتج عن الاشتراك والترادف، بيد أنّ محورية هذه المبادئ والمناهج لم تسوّغ لمنظمة التقييس العالمية الدعوة إلى إلزامية مراعاتها وتبنيها من لدن أهل الاختصاص، ومع ذلك فإننا نعتبرها نافذة ومؤثرة للغاية بالنظر إلى تأثيرها البالغ في التنمية الاقتصادية التي تتوقف على مدى الالتزام بهذه المقاييس (بنطاقاتها الثلاث الموضحة أدناه) نتيجة ضغوط متطلبات السوق الدولية (السليمان & هندريك (2015)، 27-48).

*وجوه التقييس:

يشمل التقييس ثلاثة نطاقات: النطاق المفهومي والنطاق اللساني والنطاق اللساني الاجتماعي.

يقوم المختصّ في التقييس بالنطاق الأول بتعريف دقيق للمفهوم انطلاقا من سماته المميّزة ليتأتّى التمييزُ بين مفهوم وآخر، علما أن الأنساق المفهومية تختلف باختلاف البيئات، فالترادف إنما ينشأ نتيجة تباين الرؤى المرتبطة بالمفهوم، ولا سبيل إلى تقييس المصطلحات دون تقييس للمفاهيم.

ينظرُ في النطاق الثاني في الهيئة التي ورد بها المفهوم، ويحرص على تحديد طرائق وضع المصطلح ونقله، فمن مخلفات اختلاف المصطلَحِيين والمترجمين في الوسيلة الناجعة للوضع والنقل: تعدّدُ المصطلحات التي تحمل نفس القيمة المفهومية.

يستطلع في النطاق الثالث آثار استعمال المصطلح من لدن أهل الاختصاص، بالعمل على إجراء دراسة ميدانية لفحص قبول المصطلح المقيّس في كل تخصص معرفي من قبل أهل الميدان.

يتجلى سبيلُ تحديد المصطلح المقيّس عَبْرَ انتقاء المصطلح الأنسب ضمن الاختيارات المستعملة باتباع معايير محدّدة، مثل تلك التي صاغها "فيلبر" (1984) للتمييز بين:

- المصطلح المفضل: مصطلحٌ موصى به من قبل مؤسسة تقييس موثوق بها، منتشرٌ بين أهل الاختصاص بحكم الاستعمال.

- المصطلح المقبول [المُجاز]: مرادفٌ للمصطلح المفضل.

- المصطلح المستهجن: مصطلحٌ مرفوضٌ من لدُنِ مؤسسة تقييس موثوق بها توصي بتجنبه.

- المصطلح البديل: يقع موقعا وسطا بين المستهجن والمقبول. وهذا النوع يوصى بطرحه تفاديا للتعدد المصطلحي (مواصفة إيزو "**ISO**"رقم 1087).

فما هي درجات حضور هاته النطاقات التقييسية بالنشاط المصطلحي العربي؟

- التقييس وجهان لعملة واحدة:

لا شك أن تركيز المعجميين العرب على موضوع التوحيد المصطلحي بعيدا عن أسس التقييس العالمية وإغفالهم توحيد أسس وضع المتون المدوّنة للمصطلحات هو ما حفزّ خبير مكتب تنسيق التعريب الدكتور "جواد حسني سماعنة" (1999-36) للإشارة إلى أن وضع المصطلحات وإعداد المتون التي تجمع شملها يحتاج إلى منهجيتين:

أ- منهجية موحدة لوضع المصطلحات اختيارا وترجمة وتعريبا، وما إلى ذلك ممّا يرد تحت لواء النظرية العامة لعلم المصطلحية (**TTG: General Theory of Terminology**) على غرار ما يصدر تباعا عن المنظمة الدولية للتقييس (إيزو) من مواصفات مصطلحية مقيسة كالتوصية (**R 704**) بعنوان: "مبادئ التسمية".

ب- منهجية معجمية خاصة بتوحيد مبادئ تصنيف المعاجم المتخصصة في سياق ما يُعرف بالصناعة المعجمية (**Terminography**). وقد صدر في شأنها عن المنظمة الدولية للتقييس العديد من التوصيات والمواصفات كالتوصية (**R 919**) بعنوان دليل بناء المعاجم.

لا أدلّ على غياب التقييس في المجال الاصطلاحي أن بنوكنا المصطلحية العربية (بنك باسم- بنك معرّبي- بنك مكتب تنسيق التعريب، بنك المجمع الأردني) تختلف في كيفيات تدوين المصطلحات وتعريفها وفي صيغ الترميز لمختصراتها علاوةً على الاختلاف الكبير في طرق تدوين المعاجم الاصطلاحية الورقية تبعا لتباين الرؤى والقناعات لدى كل مُصنِّف.

- جهود تنظيرية في مجال تقييس الاصطلاح العربي:

إذا بحثنا عن تجليات النشاط التقييسي بالمجامع والمعاهد المصطلحية العربية، سنلاحظ أنها قامت بمجهودات لا يُستهان بها، وإن أغفلت الجوانب المتعلقة بتقييس مبادئ تصنيف المتون كما سنرى، غير أنها استعملت - في سياق اهتمامها بالشق الأول من التقييس- لفظة "التوحيد" بدل "التقييس"، علما أن التوحيد نتيجة من نتائج التقييس.

- أيّ توحيد في غياب التقييس؟

أنّى للتقييس المصطلحي أن يتمّ - سواء بمآزرة من اللجنة "37" أو بتغييب قسري لحضورها التوجيهي ودعمها المعنوي- دون الحرص على إلمام الباحثين في العلوم الإنسانية والعلوم المادية بمبادئ المصطلحية ومناهجها وتطبيقاتها العملية، بل دون إدراك للعناصر اللسانية والمنطقية للمصطلح ولقرينه المفهوم؟ لا سيما أننا نعاين حيفا يلحق هذا العلم القديم الجديد بالجامعات العربية ما عدا استثناءات قليلة ببعض الجامعات (اليعبودي (2008)). وقد غدا من المسلمات أنْ لا سبيل للتقدّم العلمي والتقني دون تطوير النشاط الاصطلاحي في شقيه النظري والتطبيقي(**Felber (1984) (1985) Picht & Draskau**).

إن الحرص على التقييس المصطلحي جزء لا يتجزأ من التخطيط اللساني، ذلك أن من أولى الأولويات بالتخطيط العناية بمعجم اللغة في مستوياتها العامة والخاصة. فمن يجرؤ على الادعاء بإمكانية الاستغناء عن التخطيط؟

ما فتئ الباحثون المنتسبون إلى المجامع والمعاهد المصطلحية العربية يشدّدون على أهمية التقييس (وإن في صفته العامة المرتبطة ب: "التوحيد" كما أشرنا أعلاه) غير أن غالبية دعوات هؤلاء المرتبطة بهذا الموضوع تندرج في إطار خطاب الأدبيات، إذ يفتقد المطلع على هذه الأدبيات - المنشورة بمجلات المجامع اللغوية ومعاهد التعريب . إلى إجراءات عملية قابلة للتطبيق.

لقد تبيّن أن رسالة التوحيد برزت بخطابات المجامع منذ ثلاثينات القرن الماضي، بينما رسالة التقييس بدأت تطفو بخطابات المصطلحيين ابتداء من منتصف ثمانينات القرن الماضي مع محمد رشاد الحمزاوي في تجربته التطبيقية لتقييس مصطلحات الاتصالات بإشراف الاتحاد الدولي للاتصالات (1986) وفي مقاربته النظرية التي قدمها بندوة "تطوير منهجيات الوضع" التي انعقدت في رحاب المجمع الأردني سنة 1993، تضمّنتْ مقترحات هادفة إلى تقييس المصطلح العربي نالت موافقة مؤتمر التعريب السابع المنعقد بالخرطوم سنة 1995. (وسنعود إلى عرض جهود الباحث لاحقا في سياق تقييم الجهود الفردية في التقييس المصطلحي).

يتساءل المرء في هذا الصدد: هل يترجم إلحاق المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس (التي كانت تمثل جميع مؤسسات التقييس الوطنية) بهياكل المنظمة العربية للتنمية

الصناعية والتعدين توقف أنشطة المؤسسات العربية في مجال التقييس المصطلحي؟ فقد أصدرت هذه المنظمة سنة 1981 الطبعة الثانية من مقترحها الخاص بطريقة اختيار المصطلحات ووضعها، حيث تضمنت منهجية العمل المصطلحي ومراحله (بما تشمله من: استخدام الجذاذة المصطلحية ومبادئ الوضع ومصادر العمل المصطلحي العربي والغربي)، كما أخذت المنظمة على عاتقها ترجمة معجم مفردات علم المصطلح، ثمرة استجابة لتوصية منظمة التقييس العالمية (أيزو رقم 1089).

- فأيّ أعمال أعقبت هذا النشاط المصطلحي التقييسي بعد تجمّد أنشطة المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس العربية؟ سنحاول الإجابة عن هذا السؤال بالنظر في أدوار مركز المواصفات والمقاييس التابع للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، لكن بداية: ما وضع التقييس (في صيغته التقليدية) بالمؤسسات العربية العاملة في الشأن المصطلحي وفق معادلة الإلزام والاختيار؟

- تعميم استعمال المصطلح الموحد بين الإلزام والاقتناع:

درجت المجامع اللغوية العربية (بما فيها مكتب تنسيق التعريب) على دعوة جميع القطاعات الإدارية والتعليمية والمؤسسات الخاصة إلى استعمال ما تتوصل إلى وضعه من مصطلحات في شتى التخصصات المعرفية والفنية، وغالبا ما كانت هذه التوصيات تناشد الحكومات بغرض استصدار قرارات لتنفيذ ما تمّ التوصل إليه من تسميات، وقد وُفِّقت بعض المجامع في ذلك بحثّ حكوماتها جميع القطاعات المعنية على الالتزام بما صدر عن هذه المؤسسات.

فقد نجح المجمع القاهري في إقناع الحكومة باستصدار قرار في هذا الشأن، كما اعتبر المجمع العلمي العراقي منهجية الوضع التي وضعها أعضاء المجمع دستورا يلزم كافة وضّاع المصطلح بالتقيّد ببنوده (مطلوب (2006)، ص: 32).

بينما ثبت لدى المصطلحيين المحدثين بمن فيهم أولئك المنضوون في المنظمة الدولية للمقاييس (أيزو) أنه لا سلطة تلزم أهل الاختصاص بتطبيق بنود منهجياتهم واتباع اختياراتهم المصطلحية، وإنما تكمن كل السلطة في الاستعمال: ما أثبت الاستعمال جدارته بين أكبر قدر من المستعملين بمنابر الدرس ومختبرات البحث العلمي والمنشور من الدراسات العلمية الرصينة.

قد يُستساغ قرار الإلزام إذا تقرّر بعد روز مدى قابلية استعمال ما وضعته المجامع من منظومات مصطلحية بين الأوساط العلمية المختصة، ويدفعنا صنيع بعض هذه المجامع إلى التساؤل: هل أخذت بعض المجامع اللغوية العربية بأهم مبادئ المصطلحية الاجتماعية؟ (وهو مبدأ التداول)، ذلك أن المجمع العلمي العراقي اتخذ قرارا بعدم تثبيت المصطلح سوى بعد ستة أشهر من وضعه (مطلوب (2006، ن م))، فسحةٌ زمنية تتيح للمجمع فرصة الاطلاع على مواقف أهل الاختصاص من صلاحية التسمية المقترحة. لكن هل نعتبر مدة ستة أشهر كافية للحسم في موضوع التداول؟ وإلى أيّ حدّ يشمل الاستقراء أهل الرأي في المجال المعرفي؟ وبأيّ مدى على مستوى الامتداد الجغرافي بأقطار العالم العربي؟

من اللازم التمييز في موضوع الإلزام بين القرارات الداعية إلى استعمال اللغة الوطنية (أو القومية) لتفادي التهجين والازدواجية أو التعددية اللغوية من جهة والقرارات الداعية إلى الإلزام باستعمال مصطلحات دون أخرى من جهة ثانية، ذلك أن إلزامية النوع الأول من القرارات أمر منطقي يتوافق مع رغبة الشعوب في الحفاظ على مقومات وجودها، بينما يفتقد النوع الثاني من القرارات إلى المصداقية في مناخ يتسم بحركية دائبة في مسار البحث العلمي الأكاديمي تتصادم فيه الأفكار وتتعارض به المناهج والمفاهيم (**Eloy**، 1995) وينعدم فيه التواصل البناء بين مؤسسات العمل المصطلحي.

بناء على ما سبق لا يصحّ الحديث عن التقييس بالمؤسسات العربية العاملة في الشأن المصطلحي دون حرص من هذه الجهات على التنسيق بينها، فما هي تجليات التنسيق؟ – في حالة ثبوته- وما هي انعكاساته على العمل التقييسي على المستويين التنظيري والتطبيقي؟

إن غرضنا من البحث عن ملامح الوصل بين المؤسسات العربية العاملة في حقل التنمية اللغوية والمصطلحية: التحقق من درجات هذا الوصل، هل يقتصر على التراسل الإخواني وتعريف كل طرف بمنجزات الآخر؟ أم يتعدّاه إلى وضع مخططات قابلة للتنفيذ على الأمدين القريب والمتوسط لتحقيق التقييس المصطلحي الناجع فيما يتصل بالمنظومات المصطلحية التي يصدرها كل طرف؟

نتساءل في هذا السياق: هل نعتبر شروع المجامع بطبع إصدارات اتحاد المجامع ومعاجم مكتب تنسيق التعريب شكلا من أشكال التنسيق؟ هل ذلك عمل كافٍ بغرض إنجاح الجهود

الرامية إلى استعمال المصطلح الموحد؟ أو بالأحرى المصطلح الذي رشّحه غالبية المجمعيين ليكون المصطلح الموحد؟ مع أن الصراع لا زال على أشدّه للحسم في الجهة التي تحظى بالمصداقية لإقرار المصطلح الموحد؟

كما أنّ من مظاهر الاضطراب في التنسيق المصطلحي أنّ غالبية المؤسسات الساهرة على توحيد المصطلح العربي نشأت بمبادرة من جامعة الدول العربية، فأيّ شكل من أشكال التوحيد يصدر عن جهات مختلفة دون أدنى توافق بينها؟ أو دون تقسيم محطات العمل المصطلحي تبعا لتعدد القطاعات المعرفية.

لننظر إذن - في سبيل تقييم نجاعة السياسات اللغوية المتبعة من لدن المجامع العربية- في أشكال التواصل بين هذه المؤسسات والهيئات الدولية العاملة في مجال التقييس المصطلحي.

- مدى استثمار المجامع اللغوية العربية لمنهجيات العمل المصطلحي المعتمدة بمنظمات التقييس العالمية:

لطالما ردّد أنصار القديم شعار خصوصية اللغة العربية من حيث تميزها برصيدها التاريخي وأنساقها الصوتية والصرفية والتركيبية، أنشودةٌ يرمي غالبية المَجْمَعِيّين عَبْرَ ترديدها إلى العمل في مجال التنمية اللغوية بعيدا عن توجهات المؤسسات الغربية التي تشتغل بنفس الموضوعات وتصدر من حين لآخر توصيات ترى أن لا غنى لمنظمات التقييس الفرعية من تبنيها نشدانا للدقة وضمانا للتواصل الأنجع بين مستعملي اللغات الطبيعية واللغات القطاعية. نتساءل بدورنا هل توجهات منظمات التقييس العالمية نعمة تنعكس ثمارها على مصير اللغة العربية أم نقمة يُراد من خلالها تكريس التبعية وعولمة الثقافة في نموذج أوحد؟ يحق للباحث في سبيل الإجابة عن هذا التساؤل المحيّر البحث بداية عن أوجه الصلة بين أعمال المجامع ومنهجيات العمل المصطلحي بمنظمات التقييس العالمية.

نكتفي في الإجابة على السؤال بتتبع حالة المكتب لأنه الوحيد – في نظرنا كما يتضح من منشوراته بمجلة اللسان العربي- الذي خصص جزءا من اهتماماته لموضوع التقييس.

*مدى توافق أنشطة مكتب تنسيق التعريب مع أعمال المؤسسات المصطلحية الدولية:

يعتبر خبير المكتب الدكتور "جواد حسني سماعنة" (1998-40) أنّ أعمال المكتب التي أنجزها منذ ستينات القرن الماضي لا تنشز كثيرا عن إنجازات المنظمات المصطلحية الدولية في عصرنا الحديث. فكما أن أعمال المنظمة الدولية للتقييس (**ISO**) ومعهد "أفنور"

(Afnor) تتضمن شقا ينتمي إلى النظرية المصطلحية العامة (المندرجة ضمن "المصطلحية" [Terminology] وشقا آخر ينتمي إلى النظرية المصطلحية الخاصة (المندرجة ضمن "الصناعة المصطلحية" [Terminography]) كذلك ينجز المكتب أعماله في اتجاهين متوازيين ومتكاملين:

- اتجاه نظري منهجي (يعدّ مرتكزا في مشروعات التصنيف المعجمي)، وهو ما يصدره من قرارات وتوصيات ومقترحات ذات صلة بالنهج المتبع في العمل المصطلحي، غالبيتها بلورها المؤتمرون بملتقيات المكتب.

- اتجاه معجمي عملي يتمثل في تحضير مواد معاجم المصطلحات الموحدة (ثلاثية اللغة: انجليزي-فرنسي-عربي).

تتجلى معالم الاتجاه النظري فيما يسميه المكتب "منهجية"، ويرى الباحث "سماعنة" (1998) أن عناصر منهجية المكتب في الوضع المصطلحي تتوافق إلى حدّ كبير مع بعض مفاهيم النظرية العامة. (ندوة المكتب بالرباط سنة(1981)- ندوة عمان سنة 1993).

يختزل الباحث "سماعنة" (1998) النظرية العامة (في المصطلحية) في جملة المبادئ التي صدرت عن هاتين الندوتين (1981-1993) وعن مؤتمرات التعريب، فكيف يقيّم الباحث عناصر ما يسميه "النظرية المصطلحية العامة" التي صاغها المكتب؟

استخلص الباحث من ندوة الرباط 1981 ثمانية عشر مبدأ:

- مبادئ صوتية عامة (منها: الملاءمة الصوتية في المصطلح)

- مبادئ دلالية (منها: ضرورة دلالة المصطلح على مسمّاه)

- مبادئ صرفية - بنيوية (تخصّ الاشتقاق والنحت والتعريب)

- مبادئ سوسيوتاريخية (تؤكِّد أهمية الاستعمال في شيوع المصطلح وتوحيده).

واستخلص عدة ملاحظات، نجملها في:

*مآخذات:

لا ترقى منهجية "المكتب" إلى مبادئ العمل المصطلحي التي سنتها اللجنة "37" في الأدلة المشار إليها أعلاه، إنما مجمل ما سمي ب"مبادئ الوضع" عبارة عن آراء وضوابط تخصّ الترجمة والتعريب والاشتقاق الصرفي والدلالي، تستمدّ أصولها من أبحاث لغويين عرب منتصف القرن الماضي ممن ينضوون في نطاق اللسانيات التاريخية والوصفية من أمثال

"إبراهيم أنيس" و"صبحي الصالح" و"علي عبد الواحد وافي" و"رمضان عبد التواب" وآخرين، تحمل عنوان "طرائق التوليد اللغوي" أو "وسائل تنمية الألفاظ".

كما أن أعمال المكتب في المنحى التصنيفي لا تتقيّد بمبادئ التصنيف المعجمي كما صاغتها منظمات التقييس الدولية، لا سيما ما ارتبط بالتصنيف والتوثيق ومراعاة الاستثمار الأمثل للأداة المعلوماتية في عمليات الجرد والجمع والتدوين.

سبق للدكتور سماعنة (1998-42) أنّ قدّم جملة من الملاحظات المرتبطة بمنهجية وضع المكتب (1981)، أبرزها:

- طابع الاختزال، إذ حرّر المكتب بنود هذه المنهجية في ثلاث صفحات، بينما أفرد لها مجمع اللغة العربية (بالقاهرة) أعدادا كثيرة من مجلته وعشرات الجلسات.

- إهمال التفصيل في قضايا هامة ترتبط ب"نظرية المفهوم" ومبادئ الترجمة والتعريب، والكثير من موضوعات النظرية الخاصة في المصطلحية (كمبادئ تصنيف المعاجم العلمية المختصة)، إضافة إلى تجاهل مفهومَيْ التقييس والتوحيد.

نضيف علاوة على ذلك أن الكثير من المقترحات التي صدرت عن الندوتين (1981-1993) لم تتخط نطاق القول إلى الفعل، من ذلك المقترح السادس الذي تضمّنته وثيقة المؤتمر (1981) (مجلة اللسان العربي، عدد39/ 339-341) القاضي بضرورة "التعاون مع لجنة المصطلحات التي شكلتها المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس في وضع قواعد علم المصطلح تمهيدا لنشرها مواصفات عربية ووطنية".

يعلق الباحث "سماعنة" (1998-43) على بنود منهجية الوضع التي صدرت عن ندوة عمان (1993) بأنها تتميز ب"التكرار والاجترار لمبادئ الندوة الأولى والنص على توجّهات عامة لا خلاف فيها، والتلميح على استحياء إلى أهمية موضوعات علم المصطلح بدلا من الغوص فيها"، هذا على الرغم من التطورات التي شهدتها الدراسات المصطلحية بالغرب على المستويات النظرية والتطبيقية والتقنية (الحاسوبية).

لا ريْب أنّ الخلل الأكبر الذي يُميّز الجوانب النظرية لأنشطة المكتب (وبمعيتها المجامع اللغوية العربية) غياب (أو تغييب) مفهوم "التقييس"، والاقتصار على نشدان "التوحيد".

إن التوحيد الذي ينشده المكتب (وبقية المجامع اللغوية) هدفٌ أقرب إلى الطوباوية في غياب نشاط تقييسي، وتتجلى طوباوية هذا الهدف إذا علمنا أن مؤسسات العمل

المصطلحي العربية بما فيها المكتب والمجامع تنشد التوحيد المصطلحي في منظومات مصطلحية ثلاثية اللغة مجردة عن التعريف، وهو أمر أقرب إلى المستحيل بسبب تميز كل لغة بنسقها على المستويات البنيوية والتصورية، علاوة على ارتباط دلالة المصطلح بالسياق الذي يستعمل به، سواء كان سياقا مجاليا (يرتبط بالقطاع، كاختلاف دلالة مصطلح "الكلام" بين النحاة والبلاغيين والمناطقة) أو سياقا معرفيا (كاختلاف السمات الدلالية لمصطلح "مورفيم" [صرفة] بين التوزيعيين والوظيفيين والتوليديين) (يُراجع اليعبودي 2011-2014 للاستزادة في موضوع السياق الاصطلاحي)، كما أن التوحيد يرتبط أشدّ الارتباط بالاستعمال، غَيْرَ أنَّ غالبية المنظومات المصطلحية التي سمّيت تجوّزا "مصطلحات موحّدة" مرصوصة برفوف المعاهد التي سهرت على تصنيفها وتنسيق وحداتها بعيدا عن عوالم أهل الاختصاص.

يقولُ المصطلحي "ساجر" (1990-**123-128**) (**Sager**): من المتعذّر تحقيق التوحيد المصطلحي (الناتج عن التقييس) بين لغات مختلفة، بينما يمكن تحقيق ذلك داخل اللغة الواحدة، إذا تمّ استعمال هذه المصطلحات بالميدان العلمي المرتبطة به.

- تحديات تعرقل جهود المجامع والمؤسسات المصطلحية العربية:

لعل أبرز مأخذ على المجامع مجتمعة (بما فيها مكتب تنسيق التعريب)

.عدم مواكبتها للتطور العلمي والثقافي المشهود في العقود الأخيرة، فعلى الرغم من لجوء هاته المؤسسات إلى الوضع المصطلحي وتصنيف المعاجم العامة والخاصة فلا زال الرصيد المعجمي للغة العربية يتسم بالعجز عن ملاحقة المنظومات المصطلحية الغربية التي تتطور بوتيرة متسارعة، والتي ما فتئت تزحف على متن العربية فبالأحرى انتقال المؤسسات العربية من مرحلة تطويع المصطلح الوافد إلى مرحلة التأصيل المصطلحي بالإسهام إلى جانب بلدان العلم المتقدم في صوغ تسميات جديدة في مجالات العلم والتكنولوجيا.

إن المؤسسات العربية العاملة في الشأن المصطلحي التواقة إلى تقييس فاعل للمسميات مدعوّة:

أ- لضم جيل جديد من الاختصاصيين في اللسانيات والمصطلحية والمعلوميات والطب والهندسة وبقية العلوم المادية بهدف تطويع المفاهيم الغربية المتنامية لتتلاءم مع أنساق

العربية الصوتية والصرفية والدلالية، ولن يتحقق هذا الأمر في غياب دعم مادي لهاته الهيئات.

ب- تعميم منجزاتها بنشرها على أوسع نطاق من خلال وسائل الإعلام المسموعة والمكتوبة والمرئية (فلا جدوى من جهود هاته المؤسسات في مناخ يتميز بسيادة العاميات ولغات المستعمر بالمنابر الإعلامية).

ج- التطبيق المرحلي لمخططات السياسات اللغوية.

خلاصة القول: تندرجُ معالجة المجامع اللغوية والمؤسسات المصطلحية العربية لموضوع التقييس ضمن الأدبيات وغالبا ما تمّ الخلط بينه والتوحيد مع أن الأول مرحلة من مراحل التوحيد، كما أن ضعف التنسيق والتنازع على الريادة وإحراز قصب السبق هو ما ميَّزَ أعمال هاته الهيئات ما أفرز نتاجات مكرّرة وولّد مصطلحات متعددة تنعت ب"الموحدة" نتيجة صدورها عن عدة مؤسسات للتوحيد المصطلحي. ترى هل يسود نفس الواقع لدى المصطلحيين الأفراد؟

- الجهود الفردية في مجال التقييس المصطلحي:

لا شكّ أن الباحث التونسي المخضرم يُعدّ من أوائل الباحثين العرب الذين أوضحوا طبيعة الصلة بين مفهومي "التوحيد" و"التقييس"، أو بالأحرى الذين جعلوا التقييس اللبنة الأساس نحو التوحيد. فقد قرر "الحمزاوي" (2003) أن لا سبيل لتوحيد المصطلح العربي دون العمل على تقييسه، في إشارة إلى ضرورة التمييز بين "التوحيد" و"التقييس"، وقد سبق للباحث أنْ ضمّن رأيه هذا بكتابه "المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها" (1986)، كما عرض مبادئ التقييس – كما تصوّرها، وهي في غالبيتها تستلهم أعمال المركز الدولي "إنفوترم"- في ندوة تطوير منهجية وضع المصطلح العربي (1993) بعمان، وحظيت بموافقة المؤتمِرين بمؤتمر التعريب السابع الذي انعقد بالخرطوم سنة 1995. حدّد الحمزاوي (2003-1039) مفهوم التقييس بكونه "اعتماد مبادئ وقواعد لغوية تعالج معالجة حاسوبية رياضية لتوحيد مداخل المعجم، لا سيما مداخله العلمية"، وحَثَّ المجامعَ على البحث في سُبُل تقييس المصطلح بدل نشدان التوحيد دفعة واحدة، ذلك أن "التقييس" يعدّ خُطوةً لا غنى عنها في العمل المصطلحي، وهي ممهّدة لتحقيق حلم التوحيد.

- - مستويات التقييس المصطلحي:

يخصّ التقييسُ المصطلحي مستويين أساسيين:

-المستوى الأول: تقييس منهجيات الوضع المصطلحي.

-المستوى الثاني: تقييس المصطلحات في صيغة متون مصطلحية (مسارد، معاجم، قواميس، قوائم، كشافات) (**Felber (1984) ,15-21**).

إذا كانت المجامع اللغوية والمعاهد المصطلحية العربية قد أبلت في تحديد منهجيات الوضع المصطلحي [مع أنها غير ذات جدوى في غياب تطبيقها تطبيقا فعليا في العمل المصطلحي] فإنها لا تزال مقصّرة في تقييس منهج تصنيف المعاجم المختصة. وقد أصدرت منظمة (أيزو) عددا من التوصيات والمواصفات في هذا المضمار، منها التوصية (**R 919**)، وتحمل عنوان: "دليل تحضير المعاجم المنسّقة" (**ISO / R 919: 1969**).

حاول الخبير المصطلحي الحمزاوي (1993) صياغة نماذج نظرية في المصطلحية تتلاءم مع خصوصية العربية، فجمع في نظريته بين أنظمة لغوية كعناصر الوضع والتوليد والترجمة، وأنظمة أخرى إجرائية كالنظام الحاسوبي ونظام التقييس، وتَمثَل الغرض من وضعه النظامين الأخيرين في التنبيه إلى أهمية المعالجة الحاسوبية للمصطلحات، ودعوته إلى تدوين المنظومات المصطلحية باستثمار برامج آلية دقيقة، مما يُسهم في تحقيق التوحيد الاصطلاحي. ونظرا لصعوبة التطبيق الدقيق لبعض الأنظمة كنظام الوضع (أو التوليد) الذي ينتج عن تطبيقه الكثير من المترادفات؛ يستعين الباحث بنظام التقييس للتخفيف من حدة مصاعب تطبيق النظام الأول.

من بين المقاييس الكمية التي استند إليها الباحث التونسي في صياغة النظام التقييسي:

أ- مقياس الاطراد والشيوع: فلا يعتبر المصطلح شائعا ومطردا إلا إذا ورد في خمسة مصادر على أقل تقدير.

ب- مقياس يُسر التداوُل: إذ يحظى المصطلح الأقل حروفا (بنية) بالانتقاء بدل المصطلح الأكثر حروفا مع اعتبار الحروف الأصلية دون الزوائد.

ت- مقياس الملاءمة، بعدم قبول المصطلح الذي تشترك في استعماله مجالات معرفية متعددة، وتفضيل المصطلح الذي ينعدم به الاشتراك.

د- مقياس الحوافز، أو قابلية المصطلح للتوليد اللغوي، فالمصطلح المرن على المستوى الاشتقاقي هو المصطلح المقبول مقارنة بالمصطلح غير المرن من الناحية الاشتقاقية (الحمزاوي 1993-124-125).

تَبَنَّى مكتبُ تنسيق التعريب بمعية المؤتمرين بمؤتمر "تطوير منهجية الوضع" (الأردن 1993) الخطةَ، وَصادق عليها مؤتمر التعريب التاسع بالخرطوم سنة 1995، والأحرى أن يُرفق التبني النظري بالتطبيق العملي، ولا نتوفر على أدلة أو معطيات أو إشارات بمقدمات "المعاجم الموحدة" تشير من قريب أو من بعيد إلى استثمار المبادئ الحمزاوية في مجال التقييس المصطلحي.

أضاف الحمزاوي (2003) على أثر تحيين مجهوداته السابقة: ركنين هامين، هما: الخامس يخصّ "المراجعة"، والسادس يتصل ب"التجديد". تتجلّى أهمية عملية التحيين في المواكبة عبر تتبّع آراء الدارسين ومواقفهم من المصطلح المقيّس، بالنظر إلى مُستجدّات الواقع العلمي، أي التحقق من مدى خضوع المصطلح للتطور على المستوى الدلالي عبر مساراته في استعمالاته بالتخصص العلمي أو ضمن تخصصات علمية متعددة إذا كان من المشترك المصطلحي.

يشير الحمزاوي (2003) إلى أن عمليات التقييس لا تقف عند معالجة الوحدات المصطلحية، وتقنين منهجيات الوضع المصطلحي بغرض توحيدها؛ إنما تشمل أيضا تقييسا لمنهجيات التصنيف المعجمي، ذلك أن هذا الموضوع حَظِي باهتمام كبير من طرف منظمات التقييس العالمية التي صاغت مبادئ عامة في التصنيف المعجمي يُستحسَنُ التقيّد بها. (وسنشير فيما يأتي إلى عناية الباحث "سماعنة" (1999) بهذا الموضوع).

وضع الحمزاوي (2003-1040) في هذا الإطار تصورا لبنيات المعجم (أو بالأحرى "القاموس")، بأن يتوفر على مدخل (بالبنية الكبرى إذا جاز لنا استعارة اصطلاحات المعجمية "جوزيت ري ديبوف (1971)) وتسعة تعريفات (ببنيته الصغرى)، هي:1-التعريف الصوتي 2- التعريف الصرفي 3- التعريف النحوي 4- التعريف الدلالي 5- التعريف البلاغي 6- التعريف المجازي 7- التعريف الأسلوبي 8- التعريف بالشاهد 9- التعريف بالصورة. وأشار الباحث إلى أن نوعية المعجم هي العنصر المحدّد لمدى ثبوت هذه التعريفات التسع، أو ثبوت بعضها دون بعضها. فما مدى استلهام الحمزاوي في تحديده لعناصر تقييس المصطلح العربي للمبادئ التي صاغها "فيلبر" (1984) (**Felber**) رائد مؤسسة "إنفوترم" (**INFOTERM**)؟

- صلة أفكار "الحمزاوي" التقييسية بمبادئ المدرسة النمساوية في المصطلحية

يتجلى التعالق بين تصورات الباحثيْن في تطبيقات نظرية التقييس الحمزاوية على المصطلحات العربية المقابلة للمصطلح الأجنبي "**Telephone**"، حيث انتهى الباحث التونسي (1995-126)، إلى نتيجة أن مصطلح "هاتف" المُوَلَّد عن طريق المجاز هو المصطلح المفضل يليه مرتبة المصطلح المعرب "تليفون"، ويضيف قائلا: "يمكن في بعض الحالات اعتماد لفظ ثان مرادف إذا كانت درجته عالية، ويترك للاستعمال الاختيار بينهما".

لكن إلى أيّ حدّ نالت مقترحات "الحمزاوي" رضى أهل الاختصاص؟ إن التقصي عن هذا الموضوع يندرج ضمن اهتمامات "المصطلحية الاجتماعية" التي تولي العناية لركن الاستعمال المصطلحي، وتستهدف تأصيل المصطلحات المقيسة بين مختلف الجهات المهنية وأهل الاختصاص، إذ تقوم بوصل المفاهيم المتخصصة بمجموعة المستعملين لها بلغة محددة، حرصا على التوفيق بين الجهد التنظيري الذي قامت به مؤسسات التقييس والواقع العملي السائد بين أهل الاختصاص.

نجد من بين من تناول موضوع التقييس بالعربية أيضا: "عيسى جميل الملائكة" (1990م)، و"محمد حلمي هليل"(1996)، و"جواد حسني سماعنة" (1995) (1999) ويبدو أن آراء هذا الأخير في موضوع التقييس - كما سيتضح في الفقرات الموالية- أكثر اتصالا بالبحث المصطلحي الحديث.

- جهود الباحث "جواد حسني سماعنة" (1999/1995) في التقييس المصطلحي:

كشف الدارس أن الجوانب التقييسية المتصلة بمبادئ التصنيف المعجمي مغيّبة عن جهود المَجْمعيين العرب، فرسم خطة – مستلهمة من منجزات المدرسة النمساوية في المصطلحية- يحدد فيها خطوات تقييس مبادئ التصنيف المعجمي، إذ تندرج بها القواعد التي توصي هيئة التقييس العالمية بالاستناد إليها في بناء المتون المصطلحية، من هذه المبادئ ما يرتبط بجمع المواد المصطلحية، ومنها ما يتصل بطرق تدوينها فيما يتصل بأنواع ترتيب المداخل المعجمية ومنهجيات تعريفها وفيما يرتبط أيضا بالملاحق التي ترد بذيل المعجم.

نشير في هذا الصدد إلى أنّ الحاجة أصبحت ماسة لتقييس مبادئ التصنيف المعجمي نظرا لكثرة أنماط المتون المعجمية وتبايُن المصنفين في منهجيات بناء متونهم من حيث نوع المعلومات الواجب تدوينها وإدراجها بالتصنيف. لا سيما أن منظمة التقييس العالمية قطعت أشواطا في مجال تحديد المواصفات والمقاييس المرتبطة بمقاسات الجذاذة التي تتضمّن

المصطلح والمتصلة بنوع البيانات الواجب إدراجُها وخطوات العمل الخاصة بتسجيل المعطيات في الحاسوب أو في أوعية رقمية، والانتقال إلى تصنيف هذه المعطيات في معاجم أو قواميس خاصة.

- خطوات تقييس عناصر تصنيف المتون المعجمية الخاصة:

تقوم خطة "سماعنة" (1999) التقييسية المتصلة ببناء المتون المصطلحية على العناصر التالية:

1- جمع المواد المصطلحية: يدرج الباحث "سماعنة" ضمن هذه الخانة مصادر جمع المادة، ومستويات المادة المصطلحية المستخلصة.

1-1- مصادر الجمع: باستناد المعجمي على مصادر ذات صلة بموضوع المعجم وذات مصداقية. وهي متنوّعة، فقد تكون: قوائم مصطلحية أو معاجم مختصة أو نصوصا مرتبطة بالمجال أو بنوكا مصطلحية أو منشورات تضم توصيات أو مواصفات أو أدلة صادرة عن هيئات التقييس الدولية أو الوطنية. إنها مصادر من الواجب إثباتها بذيل المعجم، تخضع – شأنها شأن الوحدات المصطلحية- للتحيين من وقت لآخر.

1-2- مستويات المادة المصطلحية المستخلصة: بتفادي الخلط العشوائي نبذا للمزج بين مستويات متعددة، وقد أوصت منظمة التقييس العالمية في التوصية "**R919**" بضرورة تحقيق مبدأين أساسيين هما: مبدأ التماسك ومبدأ الاتساق. ولن يتأتى تحقيق المبدأين إلا بالاستناد إلى شجرة الميدان (**Arbre de domaine**)، من خلالها يتم إدراج كل مصطلح بالفرع الذي ينتمي إليه ضمن الخطاطة المشجّرة. من شأن التقيّد بهذا المبدأ (مبدأ الاعتماد على شجرة الميدان) التمييز بين نوعين من أنواع التصنيف المعجمي:

- نوع من المعاجم الخاصة تتقيّد بشجرة الميدان

- نوع ثان لا يتقيّد بذلك وهو النوع المتمثل في معاجم الترجمة أو المعاجم المستعملة في الأغراض العامة (**Felber**1984- 239).

يندرج ضمن خانة مستويات المادة المصطلحية المستخلصة موضوع تحديد وسائل الوضع، بذلك يتضح أنّ اختيار أحق الوسائل في وضع المصطلح وتوليده (مجاز، تراث، اشتقاق، تعريب، تدخيل) يتصل اتصالا وثيقا بالمستويات اللغوية في توصيات منظمة التقييس الدولية.

2- تدوين المداخل المصطلحية: ترتكز على مستندين رئيسيين: أحدهما يتصل بالترتيب بينما يرتبط الثاني بالتعريف.

2-1- التوجهات المقترنة بالترتيب: هناك ترتيبان أساسيان معتمدان بالمعاجم التقنية والمتخصصة، أحدهما الترتيب الألفبائي وثانيهما الترتيب المفهومي، فما هي مميزات كل نظام من هذين النظامين؟

أ- الترتيب الألفبائي: إن شيوع الترتيب الألفبائي بالتصانيف المعجمية العامة والخاصة على السواء لا يعني أنه النظام الأسلم والأنجع للمتلقي، وإنما تعود أسباب شيوعه لسهولته الإجرائية مقارنة بالنوع الثاني من الترتيب، أي الترتيب المفهومي، ذلك أن المصنف الذي ينتصر للترتيب الألفبائي لا يتجشم عناء كبيرا، إذ يكفيه تدوين المصطلح بصيغته المجردة أو المزيدة بالحالة التي يُتداول بها في النصوص وبالمتداول دونما حاجةٍ إلى تجريد المدخل من زوائده سواء كان المصطلح بسيطا أو مركبا.

غنيّ عن الإشارة إلى أن هذا النوع من الترتيب يُسهم في تشويش ذهن المتلقي متصفح المعجم بالنظر إلى تشتّت مجموعة من المفاهيم المتآلفة في بوتقة دلالية واحدة أو توجد بينها صلات قرابة وثيقة. الغالب أن يعزز هذا النوع من التصنيف بملحق تدرج به أصول المصطلحات مجردة من الزوائد أو بملحق يضم تصنيفا آخر للمصطلحات مقسّمة إلى المستويات المندرجة ضمن التخصص المعرفي، كعزل المصطلحات الصوتية والصواتية عن نظيراتها الصرفية عن جنيساتها التركيبية ثم الدلالية فالتداولية وتندرج جميعها ضمن التخصص اللساني.

ب- الترتيب المفهومي: يتخذ شكلين أساسيين:

° شكل الترتيب المفهومي الجزئي الذي يستند إلى تصنيف المصطلحات بالنظر إلى الموضوعات التي تندرج فيها.

° شكل الترتيب المفهومي الكلي الذي يقسم المفاهيم تقسيما تشجيريا يعمد فيه المصنف إلى تحديد الصلات القائمة بين مفاهيم كل مستوى من مستويات التخصص المعرفي.

على غرار المعاجم القطاعية المرتبة ترتيبا ألفبائيا، يضمّ المعجم المرتب ترتيبا مفهوميا ملاحق ترتب ضمنها المصطلحات ترتيبا ألفبائيا أو مصحوبة بأرقام تُيَسِّرُ للمتلقي مهمة الرجوع إليها.

3- التوجهات المقترنة بالتعريف:

من الواضح أن ركن التعريف مُمَيِّزٌ للقاموس عن المسرد، نشير في هذا الصدد إلى أن غالبية المعاجم اللسانية العربية الحديثة عبارة عن مسارد. ممَّا يُميز التعريف المصطلحي عن التعريف اللغوي العام أن الأول يتصف بالدقة والاختزال بإيراد السمات الدلالية التي تميز مفهوما عن آخر في إطار زمرة من العلاقات تتحدد بِفَضلِ جرد مختلف السياقات التي يرد بها المصطلح.

يُبَيِّنُ " فيلبر" (1984-136) محورية "العلاقات" في التعريف المصطلحي حين يحدد هذا الأخير على النحو الآتي: التعريف المصطلحي "صيغة لفظية تحدد مفهوما عبر استحضار مفاهيم أخرى تتصل بالمفهوم المعرّف بفضل علاقة مميزة تختلف عن سائر علاقاته بمفاهيم المجال المعرفي، وهي العلاقة التي تحدد مكانة المفهوم ضمن سائر وحدات المنظومة المفاهيمية.

من أهم الشروط الواجب توفرها في التعريف المصطلحي:

- الإشارة إلى المجال المعرفي الذي ينتمي إليه المصطلح
- تحديد الصلة الموجودة بين المصطلح وبقية المصطلحات المرتبطة به على المستوى المفهومي
- الاستناد في عملية التعريف إلى الدلالة المفهومية بَدَلَ الدلالة العامة (اليعبودي (2006)، 240-243).

4- عناصر تقييس ملاحق المتون المعجمية الخاصة:

أشارت منظمات التقييس الدولية إلى جملة من الملاحق التي من الأفيد إدراجها بذيل التصنيف المعجمي (**Felber, 1984, 136**). نشير في هذا الصدد إلى أن المقدمة تعدّ جزءا لا يتجزأ من أركان التصنيف المعجمي، سنكتفي في هذا المقام بالتركيز على بنائية المقدمة.

4-1- عناصر المقدمة: من العناصر الواجب توفرها بمقدمة المعجم الخاص (الاصطلاحي):

- ذكر الهدف من تصنيف المعجم (بمعنى الإشارة إلى طبيعة الجمهور المستهدف وطبيعة الموضوعات المرصودة بالمتن إضافة إلى تحديد العدد التقديري للمداخل المعجمية، وهو عدد يرتبط أساسا بالغرض من التأليف: تربوي، موسوعي، تبسيطي..).
- الإحالة إلى المصادر التي استند إليها المصنف في عمليات استخلاص وحدات المعجم.
- المنهج الذي تبنّاه المصنف في التصنيف.

- نوع الرموز المستعملة في تخصيص المداخل، تشير إلى المقولات الاشتقاقية (س=اسم، مص= مصدر، ص= صفة، مرإ= مركب إضافي إلخ)، أو تشير إلى المجالات المعرفية التي ينتمي إليها المصطلح: (ص=صوتي، صو= صواتي، صر= صرافي، د= دلالي، تد= تداولي).

- الإشارة إلى نوع الملاحق المثبتة بذيل التصنيف المعجمي (ملحق الأصول، ملحق الصيغ، ملحق المترادفات، ملحق المشتركات اللفظية إلخ).

تلك كانت معالم التقييس لدى بعض المصطلحيين العرب، وقد قدّم بعض الدارسين تصورات عن مشاريع مصطلحية – نعرض ملامحها العامة فيما يأتي- نرى إمكانية إسهامها في التقييس المصطلحي الناجع.

- نظرة مجملة على المشاريع المقترحة لتفعيل التقييس:

تعددت الحلول التي اقترحها الدارسون بغاية تنمية أنظمة التقييس المصطلحي، من هاته الحلول:

1- إحداث الشبكة العربية للإعلام المصطلحي:

اقترح الدارس "حلمي هليل" (1996) إحداث الشبكة، كان مقررا للمعهد القومي للمواصفات والمقاييس أن يحتضن هذا المشروع، اعتبر الباحث من وظائفه نشر المعلومات المصطلحية على أوسع نطاق، من مهامه أيضا تبادل المعطيات بين الجهات العاملة في الشأن المصطلحي.

2- بناء المرصد المصطلحي:

- دواعي إنشاء المراصد المصطلحية بالعالم العربي

يتساءل المرء عن علل الدعوة إلى بناء المرصد اللغوي أو المرصد المصطلحي مع أن البنوك المصطلحية وبنوك الكلمات العربية تغني عن هذه المشاريع المقترحة لأن تأسيس البنك اللغوي أو البنك المصطلحي يقتضي بالضرورة أن يتضمن ما يستهدفه الداعون إلى بناء المراصد اللغوية أو المصطلحية. نجد الجواب الشافي لدى الخبير المصطلحي "عبد اللطيف عبيد" (2009-237-254) الذي يرى أن اقتصار بنوك المصطلحات العربية على تسجيل ما جمعته المجامع من منظومات مصطلحية ببعض القطاعات المعرفية يدفع إلى الإسراع في بناء المرصد المصطلحي لكي يضم إضافة إلى ما سجلته البنوك المصطلحية كل

المصطلحات المتداولة بكتابات العلماء والدارسين في شتى التخصصات وكل المولدات المصطلحية المستعملة بالمترجمات والمجلات والصحف ووسائل الإعلام.

يعرّف الخبير المصطلحي "عبد اللطيف عبيد" (2009-ن م) مفهوم "المرصد" بأنه: "جهاز يرصد الواقع المصطلحي والمعجمي على الصعيدين الوطني والقومي في الوطن العربي وحتى خارجه وبخاصة في المنظمات الدولية"، الغرض من هذا الرصد تتبع حركية الإنتاج المصطلحي والمعجمي والتأكد من مدى سلامة منهجيات الوضع المتبعة ومن مدى تداول المصطلحات العربية في مختلف المجالات والقطاعات".

ويعتبره الباحث العراقي "علي القاسمي" (2015-15): "شبكة عربية للمصطلحات، تتبادل المؤسسات المشاركة فيه المعلومات المصطلحية، يقف المختصون على مواطن الاتفاق والاختلاف في المصطلحات التي يستعملونها، إضافة إلى اطلاعهم على ما يستجدّ من مصطلحات".

تتحدّد الموادّ الأوّلية للمرصد المصطلحي في: مصادر مطبوعة (كتب وقواميس ومعاجم وفهارس وأعمال مؤتمرات وصحف ومجلات ووثائق رسمية وسجلات المنظمات والمؤسسات والشركات [إن تقيدت بالعربية]) وفي الشابكة (بالبحث داخل الصفحات الرقمية من خلال محركات بحث خاصة بالمرصد، وبالاستعانة بمواقع تسهم في عمليات الرصد، وبإدراج مقترحات المتصفحين لبوابة المرصد)، وفي قوائم المصارف المصطلحية العربية والدولية بلغاتها المختلفة (زكي خضر(2010)، 111-239).

فوائد المرصد عميمة، إذْ يُعدّ أساس بناء المعجم الآلي الشامل والمكنز اللغوي والذخيرة اللغوية. ولا ريب أنّ مشروع المرصد المصطلحي مشروع يتصف بالشمولية لأنه يستهدف أنشطة متنوعة لا تقتصر على تسجيل الوحدات المصطلحية الجديدة، إنما يُضاف: الجرد البيبليوغرافي لجميع الإصدارات المصطلحية والمعجمية، والرصد الشامل للدراسات والبحوث والمنهجيات والقرارات والتوصيات والمشاريع المنجزة والجارية، وتسجيل أسماء المؤسسات المصطلحية والمصطلحيين.

نرجّح أن الخبير عبد اللطيف عبيد (2009) استحضر مناخ التنازع على الريادة القائم بين المؤسسات اللغوية والمصطلحية العربية حين أكد على أن مشروع المرصد اللغوي مشروعٌ لكل المهتمين بقضايا اللغة والاصطلاح وبأن لا جنسية له ولا انتماء لفائدة توجه دون آخر، وبجزمه أنّ المرصد المصطلحي العربي لنْ يُعَوِّضَ المؤسسات المهتمة بالمصطلحات؛

إنما يستفيد من جهودها بغاية إرساء بنية أساسية مصطلحية ومعجمية مستقبلية قادرة على تطوير العمل المصطلحي والمعجمي العربي.

غير أننا نرى أن مكمن الإشكال هو في الجهة التي ستحتضن المشروع فإن كان المكتب هو صاحب المبادرة – وقد شرع بالفعل في تأسيس المرصد اللغوي- فإن المعارضين لمنجزات المكتب سيعارضون حتما حصيلة المرصد بحكم انتمائه لمؤسسة يعتبرونها عرقلة لتقييس المصطلح، وإن احتضنت مشروع المرصد جهة أخرى كمجمع من المجامع اللغوية العربية أو اتحاد المجامع فسيظل الإشكال قائما بحكم استبداد نزعة الريادة بأذهان الكثير من المجمعيين.

نقترح للخروج من ورطة التنازع الدائم بين الأشقاء العرب: الاتجاه صوب الضفة الشمالية (ما وراء البحر الرومي) بدعوة مراصد غربية للانخراط كأعضاء في المؤسسة العربية التي ستؤمّ شتات مراصد مصطلحية عربية متعددة، وتَوَلِّي إدارة المرصد كل حوْل من لدن مدير من مدراء المراصد بالتناوب، ويحبّذ أن يكون من ذوي الاختصاص، بذلك تُسْهِم جميع الأطراف في إدارة أعمال المرصد، فمن شأن مشاركة الغربيين في المشروع العربي أنْ تقلل من حدة النزعات النرجسية المستمرة.

تبيّن مما سبق ما للتقييس من أهمية في التخطيط المصطلحي، وبأنه محور أنشطة اللجنة التقنية "37"، فما مدى إقبال المجامع والمؤسسات المصطلحية العربية على الانضواء ضمن فعاليات هذه اللجنة؟

- العضوية في اللجنة التقنية **TC 37**

على الرغم من حرص المجامع اللغوية والمؤسسات المصطلحية بالعالم العربي على التقييس المصطلحي، إلا أنها تحاول معالجة الموضوع بالبحث عن سبل التوحيد دون اجتياز المراحل الأساسية لهذا الهدف الكبير - المتمثلة في تطبيق مبادئ التقييس العامة التي صاغتها اللجنة 37- وفي غياب تنسيق فاعل بين كل الهيئات العاملة في الشأن المصطلحي. معَ ذلك تلزم الإشارة إلى أن الكثير من بنود منهجيات وضع المصطلح العربية مستمدة من توصيات اللجنة 37، وقد أشار الدارسون إلى انخراط أربع دول في هاته اللجنة: مصر وتونس والسعودية وسوريا غير أن حضورها ضعيف، الأولى أن تنخرط المؤسسات الحريصة على

التنسيق في مجال استعمال المصطلحات بهاته اللجنة لكي تقتدي بمنهجية عملها (**Darir ,** **Zahid, Elyaboudi, (2016)**).

كانَ الحضورُ المُؤسّساتي العربي بهاته اللجنة مُمَثَّلا في المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس التي قامت بترجمة الكثير من توصيات اللجنة الدولية إلى أن انضمت سنة 1990 إلى المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، التي تشمل إضافة إلى المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس: المنظمة العربية للثروة المعدنية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية.

وقد فوّضت هذه المنظمة العربية عمليات صوغ المقاييس لِمركز المواصفات والمقاييس التابع لها:

جليّ أن هذا المركز يتابع عن كثب أعمال اللجنة 37 ويواكب ما يصدر عنها بترجمته إلى اللغة العربية وتوزيعه على مؤسسات التقييس الوطنية، نلاحظ مع ذلك فُتورَ اهتمام المركز بتوصيات اللجنة المرتبطة بالمجال المصطلحي وتصنيف المتون المصطلحية يعكس مدى إغفال المنظمة العربية لهاته الموضوعات في وقت غدت فيه المصطلحات مرآة تعكس درجات الحِرصِ على الولوج إلى مجتمع المعلومات والإسهام في التنمية الاجتماعية والاقتصادية (جامعة الدول العربية (2015)). فما هي الوسائل الكفيلة باعتماد سياسة مصطلحية تضمن الثراء للغة العربية في المجالات العلمية والفنية والتقنية؟

- اقتراحات للإسهامِ في تفعيل جهود المجامع ومعاهد الترجمة والمصطلحية العربية:

لا شكّ أن التقييس المصطلحي الفاعل لا يتأتى سوى:

1- بالتنسيق المتبادل بين أهل الاختصاص الواحد سواء داخل اللغة الواحدة، أو بين لغات متعددة.

2- والتركيز بالأساس على المختصّ في مجال من المجالات المعرفية، ذلك أنه أشدّ حاجة من غيره إلى الوعي بأهمية المصطلح ودوره المعرفي والتواصلي.

3- والاهتمام بنقل المفاهيم بشكل واضح يستبعد الإبهام والغموض عوض الاهتمام بجمالية الأداء اللغوي.

4- والعمل في مجال الوضع المصطلحي وتصنيف المتون المعجمية المدوّنة للمنظومات المصطلحية بتطبيق مبادئ عامة تقنن منهجيات البناء على غرار ما هو قائم بمنظمات التقييس العالمية.

نقدم فيما يلي جملة من الاقتراحات نرى أنها كفيلة بتفعيل جهود المجامع اللغوية والمعاهد المصطلحية العربية:

- ضرورة الوعي بالتنوّع اللغوي والعمل على التقريب بين المستويات اللغوية المختلفة.

- تعزيز حلقات التواصل بين المجامع اللغوية والمعاهد المصطلحية فيما بينها ومع اللجنة التقنية "37" التابعة لمنظمة التقييس العالمية، ثم بينها ومؤسسات التربية والتكوين.

- مراجعة القرارات التي أصدرتها المجامع في مرحلة سابقة، بغاية التنسيق والمصادقة عليها من اتحاد المجامع ومكتب تنسيق التعريب.

- تشبيب الطاقم الساهر على خدمة العربية بهاته المجامع، بضخّ دماء جديدة قادرة على الاستمرار في تنفيذ المشاريع، وعلى معالجتها معالجة حاسوبية.

- الحذو حذو المجمع القاهري الذي نجح في حث الأجهزة الحكومية على إصدار مرسوم يوجب تنفيذ قرارات المجمع بجميع الدوائر الحكومية والهيئات الثقافية والمراكز التربوية للحفاظ على سلامة اللغة العربية.

- تبني قرارات المجامع أو اتحادها أو ما صدر عن مكتب تنسيق التعريب من مصطلحات موحّدة بعد وضعها على صفحات الشابكة لتسجيل ردود فعل الجمهور وأهل الاختصاص على أوسع نطاق (تُراجع التجربة الكندية).

- العمل على تحيين المعاجم والقواميس الصادرة عن المجامع والمعاهد المصطلحية والاتحادات العربية.

- رقمنة جميع أعمال المجامع والمعاهد المصطلحية ومؤسسات الترجمة والتعريب بتوفير نسخ رقمية من منشوراتها بما فيها أشغال الندوات والمؤتمرات والحرص على نشرها على أوسع نطاق.

- تمكين المهتمين من الاطلاع على أعمال البنوك المصطلحية، لا سيما البنوك التي تتيح هذه الإمكانية للأجنبي ولا توفرها للباحثين العرب (بنك باسم، بنك معرّبي).

- التنبيه إلى مزالق الانسياق وراء الدعوات الداعية إلى إنشاء مجامع علمية جديدة، دعوات كفيلة باطراد النزعة القُطْرية وارتفاع وتيرة التشتت الاصطلاحي، ويحق لكل دولة عربية أن تنشئ المرصد المصطلحي الذي سيمثل جزءا لا يتجزأ من المرصد المصطلحي العربي.

- تطوير المصطلحية العربية، عبر العناية بالنظريات المصطلحية الحديثة الرائدة وتدريسها، والاهتمام بالتطبيقات المصطلحية لا سيما في الميادين العلمية والتقنية والحاسوبية، وتكوين مصطلحيين في الجوانب النظرية والتطبيقية للمصطلحية بغرض الاستفادة من تجاربهم في الوضع والتصنيف والتوحيد المصطلحي (الحمزاوي 1993-118).

ضوابط الوضع المصطلحي في سبيل تقييس فاعل:

أشدّ ما يجب الحذر منه: وضع طرائق الوضع المصطلحي في زمرة واحدة، دون إخضاعها لأي تراتبية بحسب مردودية كل وسيلة، فقد تبيّن لنا أنّ أول منطلق البحث في موضوع التوليد اللغوي/ المصطلحي: ضرورة الاستناد إلى تصور نظري دقيق يستمد مقوماته من قوانين اللسانيات العامة، لذا جعلنا التوليد اللغوي والمصطلحي ينبني على أربعة أنساق لغوية، الثلاثة الأولى منها تعد عناصر داخلية نابعة من ذات العربية، تتمثل في النسق الصرفي (الاشتقاق والنحت)، والنسق الدلالي (المجاز)، والنسق التركيبي (التركيب)، بينما النسق الرابع عنصر خارجي يتمثل في الاقتراض. (يمكن العودة إلى جملة الشروط الواجب مراعاتها في بناء المصطلحات العلمية والفنية في اليعبودي، 2006- الباب الثالث).

خلاصات:

إن تنمية اللغة العربية وترسيخها في بنيات المجتمع بهدف إعادة بناء الذات لا بدّ أن تستند إلى خطط واضحة وقابلة للتنفيذ، فضعف تشريعاتنا في مجال التخطيط اللغوي (والمصطلحي) سينتج عنه المزيد من الارتجال والفوضى، وسيؤدي إلى تجنيس لغات الآخر في مجالات العلم والتقنية.

إن سياسة التخطيط المصطلحي ببلادنا لا زالت تواجه العقبات ذلك أن الجهود المبذولة ما زالت دون الأهداف المنشودة، كما أن عامل التوحيد القائم على تقييس ممنهج يراعي المستعمل ويستند إلى التنسيق يكاد ينعدم وجوده مما يسهم في تعطيل مسلسل إعادة بناء الذات القادرة على مواجهة رهانات العصر بلغة تترجم الهوية.

لن تسترجع العربية مجدها التليد سوى بتداولها كلغة تدريس وبحث بمؤسسات التعليم بجميع أسلاكه، ولن يتحقق ذلك دون تأصيل المصطلحات العلمية على أسس تراعي قوانين الوضع المصطلحي، وتستلهم أسس التقييس كما سنته منظمات التقييس الدولية.

مراجع البحث وإحالاته:

باللغة العربية:

- الاتحاد الدولي للاتصالات (1987)، معجم مصطلحات الاتصالات، ترجمة: محمد رشاد الحمزاوي، جنيف.

- الباقلاني المزيني حمزة (2002)، التحيز اللغوي وقضايا أخرى، كتاب الرياض، العدد 125.

- التوحيدي (أبو حيان)، الإمتاع والمؤانسة، تصحيح وضبط أحمد أمين وأحمد الزين، مطبعة المكتبة العصرية، بيروت، 1953.

- جامعة الدول العربية (2015)، دليل المنظمات العربية المتخصصة، معلومات أساسية، يناير.

- الحاج صالح عبد الرحمن (2008)، أدوات البحث العلمي في علم المصطلح الحديث، مجلة المجمع العلمي الجزائري للغة العربية، العدد السابع، الجزائر، ص ص: 9-29.

- الحمزاوي محمد رشاد (1985) منهجية تنميط مداخل المعاجم: أسسهاو مقاييسها، مجلة المعجمية (تصدرعن جمعية المعجمية التونسية)، العدد الأول.

- الحمزاوي محمد رشاد (1986) المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها (الميدان العربي). بيروت: دارالغرب الإسلامي.

- الحمزاوي محمد رشاد (1995)، المصطلحية العربية: سبل تطويرها وتوحيدها، مجلة اللسان العربي، عدد 39، ص ص: 110- 133.

- الحمزاوي محمد رشاد (2003)، المعجم العربي المعاصر في نظر المعجمية الحديثة، مجلة مجمع اللغة العربية السوري، مجلد 78، الجزء الرابع، ص ص: 1019-1058.

- زكي خضر محمد (2010)، خطة مرجعية لمشروع مرصد اللغة العربية، مجلة اللسان العربي، عدد 66، صص: 111-239.

- السليمان عبد الرحمن & كوكارت هندريك (2015)، أهمية المنظمة الدولية للتقييس (الأيزو) واللجنة التقنية 37 الخاصة بالتقييس المصطلحي، مجلة مصطلحيات، العدد الثامن نونبر 2015.

- سماعنة حسني جواد (1995)، تطوير منهجية وضع المصطلح العربي، وبحث سبل نشر المصطلح الموحد وإشاعته، مجلة اللسان العربي، عدد: 39، ص ص: 303-312.

- سماعنة حسني جواد (1998)، الحركة المعجمية بمكتب تنسيق التعريب في ضوء النظريات المصطلحية الحديثة، مجلة اللسان العربي، عدد 46.

- سماعنة حسني (1999)، المعجم العلمي المختص، المنهج والمصطلح، مداخلة بندوة توحيد منهجية وضع المصطلح العلمي، دمشق، 25-28 أكتوبر، وقد نشرت بالعدد 48 من مجلة اللسان العربي، ص ص: 35-47.

- الشريف الجرجاني (1971)، كتاب التعريفات، الدار التونسية للنشر، تونس.

- شوقي أمين محمد، الترزي ابراهيم (1984)، مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما (1934-1984)، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة.

- الصراف علي محمد (2013)، مجامع اللغة العربية في الوطن العربي بين الاحتياجات والإمكانيات، مداخلة بالمؤتمر الدولي الثاني: اللغة العربية صاحبة الجلالة، (دبي) 7-10 مايو (ايار) 2013 الموافق 27-30 جمادى الاخرة 1434هـ، منشورة بالشابكة على الرابط: www.alarabiahconferences.org تاريخ الاطلاع: 8 أكتوبر 2021.

- الصيادي المنجي (1993)، التعريب وتنسيقه في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية.

- ضيف شوقي (1984)، مجمع اللغة العربية في خمسين عاما،(1934-1984)، مطبوعات مجمع اللغة العربية، القاهرة.

- عبد الرحمن (طه)، فقه الفلسفة، الفلسفة والترجمة، المركز الثقافي العربي، الطبعة 01، 1985.

- عبيد عبد اللطيف (2009)، المرصد العربي أداة لتطوير المصطلح وإشاعته، مجلة الجامعة المغاربية، العدد السابع. صص: 237-254.

- الغزالي (أبو حامد)، تهافت الفلاسفة، تحقيق الدكتور سليمان دنيا، مطبعة دار المعارف، بمصر، الطبعة الرابعة، 1966.

- فايد، وفاء كامل (2004)، المجامع العربيّة وقضايا اللّغة- من النّشأة إلى أواخر القرن العشرين، القاهرة: عالم الكتب.

- القاسمي علي (2015)، التعاون في المرصد العربي للمصطلحات من ركائز السياسة اللغوية الحكيمة، مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، العدد الأول: محرم 1437، أكتوبر 2015، صص: 8-21.

- مجمع اللغة العربية بالقاهرة (1972)، المعجم الوسيط، الطبعة الثانية، مصر.

- مكتب تنسيق التعريب (2002)، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات،(إنجليزي- فرنسي- عربي) تنسيق ليلى المسعودي، محمد أباضة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2002

- الملائكة عيسى (جميل)(1990)، تقييس المصطلحو توحيده في العالم العربي:المبادئ والطرائق، مجلّة المجمع العلمي العراقي، م41/ج1 1410هـ-.ص ص: 47-57.

- هليل حلمي (1996)، التقييس المصطلحي في البلاد العربية، ضمن أعمال ندوة: اللغة العربية وتحديات القرن الواحد والعشرين، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ص59-61. نشر المقال بمجلة اللسان العربي،المجلد7،ع،2003،145.

- الوعر مازن (1987): نحو نظرية لسانية عربية حديثة للتراكيب الأساسية في اللغة العربية- دار طلاس، دمشق.

- اليعبودي خالد (2006)، آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات، دار ما بعد الحداثة، فاس، المغرب.

- اليعبودي خالد (2008)، تدريس المصطلحية بالعالم العربي: واقع وآفاق، مداخلة بالمنتدى المصطلحي الدولي 27-29 نوفمبر2008، سوسة، تونس .

- اليعبودي خالد (2011/ 2014)، المصطلحات اللسانية المعربة في المجال المعجمي، مقاربة نحو التأصيل، مداخلة بمؤتمر"المعاجم اللسانية المعربة"، جامعة المولى إسماعيل، مكناس، المغرب، 16-17 نوفمبر 2011. نُشرت بتأليف جماعي بعنوان: "المعجمية العربية: القضايا والآفاق"، دار كنوز المعرفة الأردن، 2014.

باللغات الأجنبية:

- Darir, H ; Zahid, A, El yaboudi, Kh (2016) ; Terminology Standardization in the Arab World: The Requirements of Terminology and the Possibilities of Language, appearing in: HANDBOOK OF TERMINOLOGY, T: 3, John Benjamins Publisching Company, Novembre 2016.

-Depecker Loïc (1996), Terminologie et standardisation, in: Hieronymus Complutensis , El mundo de la Traduccion, n° 3, janvier-juin 1996, Revista del Instituto Universitario de Lenguas Modernas y Traductores, pp. 85-88.

- Eloy Jean-Michel (1995), Débats sur une loi Linguistique, ou est l'autorité ?, In: Revue, Mots, n° 43, juin, p p: 6-18.

- Felber Helmut (1984) ; terminology manual, Infoterm, Centre for terminology ; Paris.

- Christian Galinski & Hjulstad, H. (1998). ISO/TC37 "Terminology (principles and coordination)" International standardization of terminological principles and methods. In A. Munteanu (Ed.), Terminology work and knowledge transfer. Best practice in terminology management and terminography. Proceedings of the 4th Infoterm International Conference on Professional Communication and Knowledge Transfer (Vol. 2, pp. 91- 103). Vienna: TermNet.

- Galinsky (2003), International Terminology Associations and Standardization - Infoterm, TermNet, ISO/TC 37 , Published in: LSP & Professional Communication, Volume 3, Number 2, octobre 2003.

- Gambier Yves (1991), Travail et vocabulaire spécialisés: prolégomènes à une socio-terminologie, Meta, Vol 36, n° 1, pp: 8-15.

- Guadec Daniel (1990) ; Terminologie, Constitution de données, Edition AFNOR, Paris

- Gaudin François (2007), Quelques mots sur la Socioterminologie, Les Cahiers du Rifal, n°26, pp: 20-28.

- Guilbert Pierre (1969) ; Les archives du français contemporain, Revue Langue française, n°2, pp: 56-72.

- International Union of Communication, (1987), Glossary of Telecommunication Terms.

- ISO / R 919: 1969, Guide pour l'élaboration des Vocabulaires Systématiques (exemple de méthode), in: WWW.ISO.org/iso/fr/catalogue_detail.htm?csnumber-5330

- Kaplan & Pladauf (1997) ; Language planning: from theory to pratice , UK, Multilingual Matters LTD..

- Romary (Laurent) et Campenhoudt ; (2001), Normalisation des échanges de données en terminologie, Conférence TLA, Nancy 3-4 Mai 2001 .

- Rousseau Louis-Jean (1998), Les travaux actuels du comité technique 37 de L'ISO, vers une nouvelle génération de normes ; IN: Terminologies nouvelles, n° 18, juin 1998. Terminotique et documentation,

- Rousseau Louis-Jean (2005), Terminologie et aménagement des langues, in: Langages Volume 39 Numéro 157 pp. 93-102 .

-Picht & Draskau (1985), Terminology: an introduction / Published :Guildford: University of Surrey, Department of Linguistic and International Studies.

- Sager Juan (1990), A Pratical Course in Terminology processing Amsterdam, Philadelphia.

- Saint Elizabeth (2013) ; L'impact sur l'usage des recommandations officielles de la France et du Québec dans le domaine de l'informatique: Etude de l'implantation terminologique, thèse soutenue a l'Université P